

شهداء في سلخانات السيسي



الخميس 28 مايو 2015 م

* أكثر من 250 شهيد داخل سجون العسكر

* منظمات حقوقية: الاعمال الطبي والتعذيب الشديد أبرز أسباب موت المعتقلين داخل السجون

اختار المصريون يوم 25 يناير لانطلاق ثورتهم ، ولم يكن الاختيار عشوائيا بل هو اختيار مدروس تماما ، فهذا اليوم من المفترض أنه " عيدا للشرطة "، لانه كان يريد إيصال رسالة مفادها: " أنه ضاق ذرعا من ممارسات الشرطة القمعية واختار يوم عيدها ليكون انطلاقا لثورة الحرية والعدالة الاجتماعية " .

و خاصة أن الأيام التي سبقت الثورة كان إجرام الشرطة فاق كل تصور وكان لحادي مقتل " خالد سعيد " و " سيد بلال " في معتقلات الداخلية أثرا كبيرا في التمهيد وبقوه للثورة .

وعندما تم كسر الشرطة أمام صمود وثبات الثوار بدأت الشرطة تتراجع عن ممارساتها القمعية وعفا المصريون عنها وتمموا أن يبدأوا عهدا جديدا من الحرية تصبح فيه " الشرطة في خدمة الشعب " لا العصا المسلطة على الشعب .

ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن ففي يوم 6/30 دخل رجال الشرطة محمولين على أعنق أنصار نظام مبارك وأذنابه .. وكأنها رسالة أن نظام المخلوع سيعود ونحن سنعود لسابق عهدهنا ، ثم جاء يوم 3/7 ليحدث الانقلاب على الشرعية ومن ثم الانقلاب على إرادة الشعب الذي ثار رافضا سياسات الشرطة القمعية .



ومنذ ذلك التاريخ عادت الشرطة لسابق عهدها وأصبح التعذيب الممنهج سياسة لا تنازل عنها من قبل الشرطة ، وأصبح امتهان كرامة المصريين في السجون والمعتقلات نهجا يسير عليه الجميع .. وأحكمت الدولة قبضتها البوليسية على الشعب ليختفي أكثر من 40 ألف معتقل خلف القضبان دون جريمة ولا محاكمات عادلة ولا أدنى حقوق للبشر .

257 شهيد

وتحول البطش والقمع في السجون لسياسة تستهدف التصفية المباشرة للمعتقلين ليرتفع أعداد القتلى بداخل أماكن الاحتجاز منذ 30 يونيو 2013 وحتى الآن إلى 257 حالة ، من بينهم 127 حالة في عهد السيسي، و 29 ضحية في عهد وزير داخلية الانقلاب مجدي عبد الغفار خلال ثلاثة أشهر فقط ، و 8 في عهد مدير مصلحة السجون حسن السوهاجي.

منظمات تنتقد

وذكرت منظمة «هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان» -في تقرير لها في يناير الماضي- بعنوان "مصر : موجة من الوفيات داخل السجون" : "إن المعتقلين يتعرضون للضرب حتى الموت في زنازين الشرطة والسجون المكتظة بشدة ، بخلاف حالات وفاة أخرى لمعتقلين لديهم أمراض القلب والسرطان أو أمراض أخرى وتم رفض علاجهم، وسط ترددي الخدمات الصحية داخل السجون.

وأكملت المنظمة أن "السلطات المصرية لا تتخذ خطوات جادة لتحسين وضع السجون المكتظة ؛ مما يتسبب في وقوع حالات وفاة تخطت المائة حالة داخل السجون والمعتقلات .

وكشفت تقارير طيبة صادرة عن مصلحة الطب الشرعي الرسمية في مصر عن أن عدد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في أقسام ومراكم الشرطة في القاهرة والجيزة في الفترة من يناير وحتى 16 نوفمبر الماضيين، أي خلال العام الحالي تقريرياً، وصلت إلى 90 متهماً، وسجل قسم المطيرية 8 حالات وفاة و6 في قسم شرطة البساتين و5

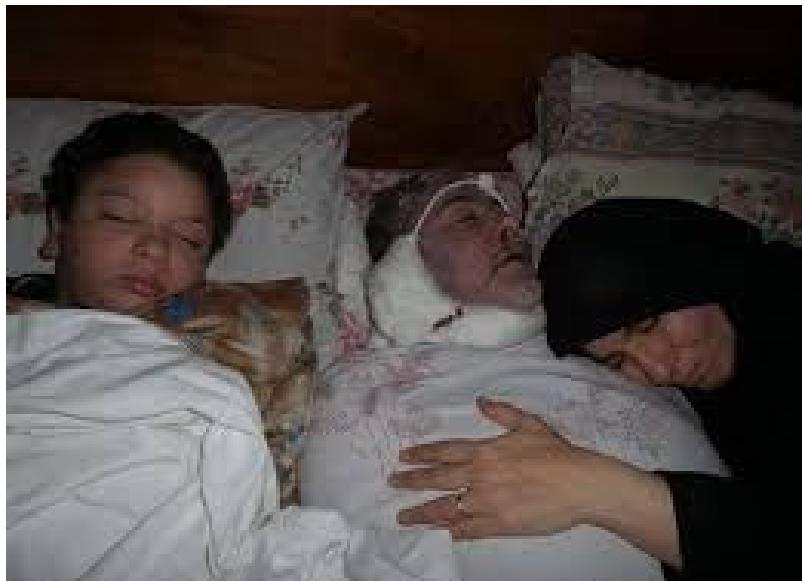
حالات بـ "الخليفة" بينهم سيدتان.

فيما أكد "موقع ويكي ثورة"، الصادر عن منظمات حقوقية مصرية أن عدد الذين توفوا داخل السجون المصرية يزيد عن 80 حالة وفاة منذ 30 يونيو، وأكد أن أسباب قتلهم تتنوع ما بين ممارسات التعذيب الوحشية داخل مقار الاحتجاز وداخل أقسام الشرطة، والإهمال الطبي المعمد للمرضى منهم.

ورصدت منظمة العفو الدولية في تقريرها الأخير أن هناك درجات متفاوتة من التعذيب في السجون المصرية للإحراق الأذى بالمعتقلين، وأشد تلك الحالات المؤثقة وأسوأها تتعلق بانتهاكات ضد أعضاء في الإخوان المسلمين أو في الجماعات الإسلامية الأخرى أو الإعلاميين الذين نشطوا لفضح الانتهاكات التي تحدث.

حالات توفيت في السجن

"بضم النهضة" رصد بعض الحالات التي توفيت في مختلف سجون العسكر ومختلف المحافظات بسبب التعذيب أو سوء الرعاية الصحية والإهمال الطبي الذي يفضي للموت:



- "د. طارق الغندور" أستاذ الأمراض الجلدية والتناسلية بطب جامعة عين شمس، وكان يعاني من فيروس سي، ولم تتعامل إدارة سجن طرة مع حالة الدكتور طارق الغندور بشكل سريع، بل أنها تعمدت الإهمال الطبي له، إلى أن وصل إلى حالة سيئة، وتوفي بعد 11 شهر من الإعتقال بعد أن تعرض لنزيف في المرئ وتركوه ينزف لمدة 6 ساعات متواصلة ليكون شهيد الإهمال الطبي المعمد من قبل داخلية الإنقلاب.

- "كريم حمدي" المحامي بالمحاكم الابتدائية والذي استشهد نتيجة التعذيب البشع بقسم شرطة المطرية بالقاهرة .. وقد وجد على جسمه آثار تعذيب تفوق التصور تم تسجيلها كاملاً في تقرير الطب الشرعي عن سبب وفاته.

- "سعد شحاته" 50 عاماً توفي بقسم شرطة السلمون بمحافظة مرسى مطروح تحت التعذيب، وقد وجد على جسده آثار للتعذيب وانفجار للخصيدين، فيما تحاول وزارة الداخلية الضغط على أسرته لعدم مسأله متنسببي القسم القاتلة.

- " محمد رشدي السيد رشدي " 27 عاما توفي بداخل قسم شرطة سيدى حاير بمحافظة الإسكندرية، جراء الإهمال الطبى وعدم الاتكراط بحالته الصحية بعد إصابته بهبوط فى الدورة الدموية ووفاته فى ظل استنجاد زملاءه المحتجزون معه إلى أن مات .

- " أحمد حادو خليل " 28 عاما توفي بداخل سجن الوادى الجديد جراء الإهمال الطبى وسوء أماكن الاحتجاز بداخل السجن؛ حيث أصيب بنوبة مرضية وهبوط فى الدورة الدموية إلى أن توفي دون تقديم الرعاية الطبية الالزمه.

- " عصام أحمد عبد الله " 64 عاما توفي بداخل سجن المنيا العمومي جراء الإهمال الطبى وعدم وجود الرعاية الصحية الالزمه له، ولحالته المرضية الخطيرة؛ حيث كان مصاباً بمرض فيروس سي ولم يقدم له العلاج المناسب. وأخيراً وليس آخرأ فى مسلسل الإنتهاكات بحق الشعب المصرى .

- " الدكتور فريد إسماعيل " 58 عاما - عضو المكتب التنفيذى لحزب الحرية والعدالة وعضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين - الذى كان معتقلاً فى سجن العقرب ؛ وتوفي بعد أن تدهورت حالته الصحية نتيجة غيبوبة كيدية أصيب بها منذ أيام ورفضت سلطات سجون الانقلاب نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج . فلقي حتفه نتيجة الإهمال الطبى المتعتمد والهادف لقتله مع سبق الإصرار والترصد .

وبموت د.فريد إسماعيل يرتفع عدد القتلى المصريين فى سجون الانقلاب إلى 257 حالة والعدد قابل للزيادة نظراً لاستمرار سياسة التعذيب الممنهج كسياسة معترف بها فى سجون ومعتقلات الانقلاب ؛ والإهمال الطبى المتعتمد للمرضى وأصحاب الأمراض المزمنة ؛ بالإضافة إلى التكدس فى الزنازين وتدنى الخدمات لأحط درجة وغياب الرعاية الطبية للمعتقلين .

وفي النهاية يبقى السؤال : هل من الممكن أن تحول الشرطة لحفظ أمن المجتمع وتحميء من الجريمة وتكون وبحق فى خدمة الشعب ؟؟ أم ستبقى هى كرياج النظام وعصاه المسلطة على الشعب المصرى ؟ وبين هذين السؤالين يستمر مسلسل القتل المتعتمد للسجناء السياسيين فى سجون الانقلاب دون محاكمة للقاتل ولا حق للمقتول .

المصدر: شبكة نبض النهضة